



مشاركون في الورشة.

خلال ورشة في جامعة القدس نظمها مركز "شمس"

الدعوة إلى وضع برنامج تدريبي للتربويين يستهدف ترسيخ مفهوم حقوق الإنسان

"هنا نجد أن الإسلام قد اعترف بكيان الإنسان كما هو في حقيقته، فكل إنسان أياً كان عرقه أو لونه أو دينه أو حضارته محترم وأخ لأخيه الإنسان، وأياً كان المكان أو الزمان الذي يولد ويعيش فيه، هذا الإنسان في نظر الإسلام يولد على الفطرة، وهذه الفطرة هي واحدة في كل بني آدم، وهي موجودة كاملة غير منقوصة فيه منذ لحظة ميلاده، وتشمل هذه الفطرة نفخة من روح الله تعالى، ولا يولد الإنسان على الفطرة فقط، وإنما يولد مزوداً بأدوات المعرفة الأساسية: السمع والبصر والفؤاد، وهي الأدوات التي يستطيع بها أن يخدم ما في روحه من شوق إلى معرفة الله، وإلى الحرية بأوسع معانيها، وإلى التمتع بالحياة وتحقيق الازدهار الروحي إلى جانب الازدهار المادي وترقية نوعية حياته".

ونوه أبو زهيرة إلى أن مصطلح حقوق الإنسان -المستعمل في الخطاب المعاصر- يشير إلى مجموعة الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم لأي سبب كان، "ولكن هذا التعريف العام ليس مسلماً به لدى المجتمعات المختلفة، ذلك لأن نوع هذه الحقوق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصور الأساسي عن الإنسان ذاته، فإذا كان الإنسان فرداً حرّاً ذا كرامة وقيمة ويمتلك العقل والضمير، والتصرف السليم، ويملك أيضاً الحكم الصائب على ما هو في مصلحته، فإن حقوق هذا الإنسان سوف تنبني على أساس هذا التصور. والواقع يشهد بوجود كثير من صور التمييز الفعلي بين بني البشر، إضافة إلى انتهاك أبسط حقوقهم، وليس ذلك إلا نتيجة من نتائج الثقافات الاستبدادية والعنصرية".

الإنسان باعتبارها مجموعة المطالب والحقوق الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم، فإن ذلك لا يمنع اختلاف تلك الشعوب في رؤاها للجوانب التفصيلية للحقوق ولوسائل نيلها والمحافظة عليها، دون أن يعني ذلك الاحتفاء بالخصوصية لتفادي الالتزام بما أصبح بمثابة القيم العالمية التي تحظى باستحسان البشرية جمعاء.

وأضاف: على قدر تعلق الأمر بموقف الإنسان من الطرح الغربي لحقوق الإنسان نجد أن مسألة حقوق الإنسان كانت من القضايا المتنازع عليها منذ أمد بعيد بين الإسلام والغرب، محاولاً كل منهما تأكيد أسبقيته في هذا المجال، فالقضية ليست جديدة وإنما برزت بشكل أكثر وضوحاً واتخذت طرماً جديداً في ظل المستجدات العالمية.

وبيّن أن بعض قبح التاريخ الإسلامي "سجلت أمتهانا وانتهاكاً لحقوق الإنسان لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية بصورتها الصحيحة، أو تقصير بعض الأحكام في تطبيقها، وقال: "فقد عطل الاستبداد السياسي وعطل الحكم السلطاني القدرة على استنباط الفقه السياسي الذي يعبر عن جوهر العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية في حرية الفرد وحقوق الإنسان وحقوق المجتمع وطبيعة الدولة العادلة وما إلى ذلك، إلا أن ذلك لا يعني أن يحسب على الإسلام بوصفة ديناً أو ينسب إليه، وعلى ذلك فإن تقويم موقف الإسلام من حقوق الإنسان ينبغي أن تقوم على أساس دراسة متكاملة في جوانب الفكر والنظم والرموز والسلوك والتطبيق ودراسة النماذج التاريخية السلبية والإيجابية للتوقف عند مكان القصور في النماذج السلبية وعناصر البناء والتكامل في النماذج الإيجابية".

ولفت إلى أن البحث في مضمون خصوصية حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي ينبغي أن يبدأ بالرجوع إلى نظرة الإسلام للإنسان وتحديد موقعه في هذا الكون، وقال:

رام الله - "الأيام": أوصى المشاركون ورشة عمل لطلبة كلية الشريعة في جامعة القدس، بضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان لطلبة الشريعة، ووضع برنامج تعليمي تدريبي للمعلمين وكل الفاعلين التربويين، يستهدف تعميق وترسيخ مفهوم حقوق الإنسان، وكيفية تربية حقوق الإنسان.

ودعوا إلى إجراء دراسة تحليلية لمضمون المقررات الدراسية في مراحل التعليم العام في فلسطين، من حيث مدى اهتمامها بتربية حقوق الإنسان، وإجراء دراسة ميدانية لقياس ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.

ونظم الورشة مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" تحت عنوان "حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي السياسي المعاصر"، وافتتحها إبراهيم العبد من "شمس" معرباً بالمركز ونشاطات المشروع، مبيناً أن الورشة هي إحدى نشاطات مشروع تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والحكم الصالح لطلبة كليات الشريعة في الجامعات المحلية الممول من مؤسسة المستقبل.

من جهته، قال أستاذ العلوم السياسية الدكتور عيسى أبو زهيرة، في محاضرتة: إن نشوء تيار إسلامي مدني، يؤمن بفصل الدين عن الدولة، ودعم الدولة المدنية التي ترعي كل الأديان وتصور مقدساتها، وتضمن حقوق كل مكونات المجتمع، هو أمر بالغ الأهمية الذي لا بد فيه من دعم مؤسسات الدولة المدنية القائمة على مبدأ المساواة في المواطنة، وهو أمر بالغ الحيوية والأهمية لتطوير المفاهيم الدينية، ولكن بشرط الإيمان بدنيوية الممارسة السياسية، ولوازم الدولة المدنية من الديمقراطية الحقيقية والتعددية وتداول السلطة، واستناد البرامج السياسية إلى أسس مدنية ومعايير عقلانية. وأوضح أبو زهيرة أنه ومع اتفاق المصطلحات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإنها تختلف في المضمون، وقال:

إعلان عن فقدان

أعلن أنا عبد الرحمن إبراهيم عبد الله علارية و بحسابي رقم 307247 لدى بنك القاهرة عفاً موقع، راجياً من كل من وجده الاتصال على